

الكرسي الرسولي ووضع القدس  
تقوم هذه المحاضرة على تحليل النصوص الرسمية للكرسي الرسولي،  
وعلى خبرتنا في مجال الحوار بين الثقافات والأديان، فضلاً عن الأعمال  
المذكورة في المرجع.

في موعظته في ٦ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٧م، قام قداسة البابا بالتذكير  
بتمسك الكرسي الرسولي بـ(الوضع القائم) بخصوص مدينة القدس. وهذا  
التذكير يتم تسجيله كاستمرار للاعتراف بـ(دولة فلسطين) من جانب  
الكرسي الرسولي منذ عام ٢٠١٣م، وبصفة خاصة منذ أن تم إبرام الاتفاق  
بين الكرسي الرسولي ودولة فلسطين في حزيران/يونيه من العام ٢٠١٥م.  
ولأسباب ثقافية، وتاريخية، ودينية علي حد سواء أظهر الكرسي الرسولي  
دائماً اهتماماً خاصاً للكنيسة الكاثوليكية في الشرق الأوسط، وكذلك بالنسبة  
لموضوع القدس، والأماكن المقدسة.

وقد ركز دائماً علي المصير التاريخي لمدينة القدس ك (عاصمة مقدسة  
للمؤمنين من أتباع ديانات التوحيد الثلاث الكبرى)، على الرغم من الهوية  
التي يمكن ملاحظتها منذ بداية حرب الأيام الستة في عام ١٩٦٧م.

فحتى العام ١٩٦٧م، يدافع الكرسي الرسولي بالدرجة الأولى عن الوضع  
الدولي للقدس، كترجمة قانونية للتطلعات الفلسفية التي تقضي بأن القدس  
هي «المدينة المقدسة»، التي تشترك فيها ديانات التوحيد الثلاث الكبرى.

وهناك مثال جيد على أهمية القدس بالنسبة للكنيسة الكاثوليكية يمكن العثور  
عليه في كتاب من الذاكرة، الذي قام بنشره عام ٢٠٠٧م، واحد من  
الدبلوماسيين الكبار للبابا يوحنا بولس الثاني، وهو الكاردينال روجيه  
إتشيغاري. بعنوان: «شعرت بضرب قلب العالم، محادثات مع برنارد  
لوكومت»، بباريس، Fayard سلسلة (شهادات للتاريخ) ٢٠٠٧م.

وفي الفصل الحادي والعشرين بعنوان (وُلدت في القدس)، يكتب الكاردينال  
في الصفحة رقم ٣٤٧: «وُلدت في القدس... ولم أكن أعرف ذلك، إنه أنا،  
ابن مدينة إزبليت! تعلمت ذلك في مزمور الكتاب المقدس (٨٧) الذي يؤكد:  
(أورشليم، هنا هي أمي، فعلي أرضك كل إنسان يولد... وفي أرضك، كل  
منابعي...) ولم أكن قد انتهيت بعد من فهم الحقيقة الكاملة لهذه المواطنة  
الثانية التي تُعطيها عمقها وعالميتها، دون محو الوطن الأول...».

كما يقوم الكاردينال بالتذكير باسم مدينة القدس، «مدينة السلام». وإلى حد كبير، منذ نهاية حرب الأيام الستة، ينصب اهتمام الكرسي الرسولي علي حماية الأماكن المقدسة، وحماية حقوق الفلسطينيين. ففيما يتعلق بحماية الأماكن المقدسة، بدأ الكرسي الرسولي بعدة مناقشات مع إسرائيل، أسفرت عن الاتفاق الأساس في ١٠ كانون الأول/ديسمبر ١٩٩٣م، والذي يقضي بإقامة علاقات دبلوماسية بين دولة إسرائيل والكرسي الرسولي (\*). ويشكل هذا الاتفاق الإطار الذي يستطيع الكرسي الرسولي من خلاله حماية المؤمنين الكاثوليك الموجودين في الأرض المقدسة.

وفي هذا الاتفاق، يتعهد الطرفان باحترام حق كل إنسان في حرية التدين والاعتقاد، وذلك وفقاً للمادتين (١ و ٢) من الاتفاق الأساس، كما أن المادة (٤)، تنص علي أن «الوضع الراهن في الأماكن المقدسة التي تُمارس فيها الشعائر المسيحية، وحقوق المجتمعات المسيحية في هذه الأماكن المقدسة». إن اغتيال «يتسكاك رابين»، ونجاح اليمين الديني الإسرائيلي عقد الأمور، وسبب توترات جديدة.

وقد سعى البابا يوحنا بولس الثاني من أجل ضمان السلام من خلال هيئات مؤسسية وسياسية أخرى، وخاصة من خلال تنظيم الحوار بين الأديان، كما تشهد على ذلك رحلته التي قام بها إلى الأرض المقدسة في عام ٢٠٠٠م، والتي تميزت بالانفتاح الحقيقي على الديانات الأخرى، وعلي الديانة اليهودية بصفة خاصة (\*). وقد استمر خلفاؤه البابا بنديكت السادس عشر، وفرانسيس في نهج هذه السياسة.

في الواقع تظهر سياساتهم في التمسك القوي بالحوار بين الثقافات والأديان، فضلاً عن توازن الحقوق بين الإسرائيليين والفلسطينيين. والأولوية لدى الكرسي الرسولي؛ هي الاعتراف بدولتين يمكنهما التعايش سلمياً، مع السماح بضمان حماية الحقوق الإنسانية وفي هذا الإطار، فإن الكرسي الرسولي يولي اهتماماً خاصاً لوضع القدس.

كذلك، فإنه في ١٥ شباط/فبراير ٢٠٠٠م، قد وقعت الكنيسة اتفاقاً مسبقاً مع منظمة التحرير الفلسطينية تمهيداً للدولة الفلسطينية المزمع إقامتها على الأراضي التي لا تزال تحت الاحتلال الإسرائيلي. وفي عام ٢٠١٥م، تم توقيع اتفاق بين الدولة الفلسطينية والكرسي الرسولي. ويتألف هذا الاتفاق

من ٣٢ مادة، وَقَدْ دَخَلَ حَيْزَ التَّنْفِيزِ فِي عَامِ ٢٠١٦ م. وَهَذَا الاتِّفَاقُ يَنْمُ عَن «الرَّغْبَةِ فِي حَلِّ الْقِضِيَّةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ وَالصَّرَاحِ بَيْنَ الْإِسْرَائِيلِيِّينَ وَالْفِلَسْطِينِيِّينَ فِي إِطَارِ الْحَلِّ الْقَائِمِ عَلَى وُجُودِ دَوْلَتَيْنِ». وَوَفَّقًا لِلتَّقَارِيرِ الْوَارِدَةِ إِلَى صَحِيفَةِ (أُوبَسْرَفَاتُور رُومَانُو) مِنَ السَّيِّدِ/أَنْطُوانِ كَامِيلِيرِي، وَكَيْلِ الْوِزَارَةِ الْمَسئُولِ عَنِ الْعِلَاقَاتِ مَعَ الدَّوْلِ، وَالَّذِي أَكَّدَ عَلَيَّ: «إِنَّهُ لَمِنَ الْإِيجَابِيِّ أَنْ الاتِّفَاقَ الَّذِي تَمَّ التَّوَصُّلُ إِلَيْهِ يُمَكِّنُ أَنْ يُسَاعِدَ الْفِلَسْطِينِيِّينَ بِطَرِيقَةٍ مَا عَلَيَّ الْإِعْتِرَافَ بِدَوْلَةِ فِلَسْطِينِيَّةٍ مُسْتَقَلَّةٍ، وَذَاتِ سِيَادَةٍ وَدِيمُقْرَاطِيَّةٍ، تَعِيشُ فِي سَلَامٍ وَأَمْنٍ مَعَ إِسْرَائِيلَ، وَمَعَ جِيرَانِهَا. وَفِي الْوَقْتِ نَفْسِهِ تَشْجِيعُ الْمُجْتَمَعِ الدَّوْلِيِّ، وَلَاسِيَمَا أَصْحَابِ الْمَصْلَحَةِ الرَّئِيسِيِّينَ، عَلَيَّ اتِّخَاذِ إِجْرَاءَاتٍ أَكْثَرَ فَعَالِيَّةٍ لِمُسَاهَمَةِ فِي تَحْقِيقِ السَّلَامِ الدَّائِمِ، وَالْحَلِّ الْمَأْمُولِ لِكِلْتَا الدَّوْلَتَيْنِ(\*)».

وَيَنْقَسِمُ الْعَرَضُ إِلَى جُزْأَيْنِ:

- الْجُزْءُ الْأَوَّلُ: مَوْقِفُ الْكُرْسِيِّ الرَّسُولِيِّ بِشَأْنِ حَقُوقِ الدَّوْلَةِ الْفِلَسْطِينِيَّةِ.
- الْجُزْءُ الثَّانِي: الْوَضْعُ الْخَاصُّ لِمَدِينَةِ الْقُدْسِ.